

من رئيس الحكومة إلى السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية

الموضوع : حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013.

--***

يتنزل مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 في إطار مواصلة واستحداث مجهود الدولة لتحقيق أهداف الثورة وخاصة منها التنمية الشاملة قصد الحد من الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية وحفز الإستثمار لخلق مواطن شغل وذلك في ظل الضغوطات المسجلة وكذلك المنتظرة سواء داخليا أو خارجيا.

ومن هذا المنطلق، يجب أن يتمحور مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 حول :

- مواصلة تنفيذ محاور برنامج عمل الحكومة التي انطلقت خلال سنة 2012.
- الأخذ بعين الاعتبار طلبات الجهات خلال الاستشارات الجهوية التي نظمت سنة 2012 والتي لم تدرج بالميزانية التكميلية على أن تنصهر هذه الطلبات في إطار نظرة متكاملة لسياسة الدولة في القطاع المعني .
- إعطاء الأولوية في البرمجة للمشاريع والتدخلات الموجهة لفائدة المناطق والفئات الأقل حظا مع ضمان نجاعة هذه البرامج والتدخلات.

- مراعاة الوضع الاقتصادي للبلاد وانعكاساته على ميزانية الدولة علماً وأن الحكومة تعهدت بالنزول بعجز ميزانية الدولة من 6,6 % سنة 2012 إلى 5 % على أقصى تقدير سنة 2013 .

- مواصلة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف بالنسبة للوزارات المنخرطة في التجربة المتعلقة بتركيز هذه المنظومة وهي :

- بالنسبة للدفعة الأولى : وزارة الفلاحة والصحة والتكوين المهني والتشغيل والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية.
- بالنسبة للدفعة الثانية : وزارة المالية والنقل والتجهيز والإسكان والصناعة .

وتلتزم هذه الوزارات بتقديم ميزانياتها بالنسبة للسنة المالية 2013 وفق منظور برامجي طبقاً لمنشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بالقدرة على الأداء للسياسات العمومية (Circularaire de Performance) وكذلك بإعداد إطار النفقات متوسط المدى القطاعي للفترة 2013 - 2015 مبوب حسب البرامج ويتلاءم مع إطار النفقات الجملي الذي يتم إعداده من قبل وزارة المالية لنفس الفترة.

وعلى هذا الأساس، وتلافياً للتأخير المسجل في إعداد مشروع ميزانية سنة 2013 تبعا لإعداد مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية مدعوون للانطلاق فوراً في تحديد حاجيات المصالح الراجعة لهم بالنظر سواء من حيث الاعتمادات أو الإجراءات الأخرى التشريعية منها والترتيبية أو غيرها وذلك باعتماد التمشي التالي :

1- التوجهات العامة:

تتمحور التوجهات العامة بالنسبة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 خاصة حول العناصر التالية:

- ضبط الحاجيات الضرورية من الاعتمادات المقترحة في نطاق مشروع الميزانية بكل دقة.

- الحرص على اتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بالتحكم في النفقات العمومية وترشيدها.
- ضبط نفقات التأجير لسنة 2013 انطلاقاً من مستوى الأجور التي تم صرفها فعلياً خلال شهر أفريل 2012 مع تعديلها باعتبار التطور المنتظر لعدد الأعوان وهيكلتهم خلال سنتي 2012 - 2013 .
- تبرير الانتدابات المطلوبة وحصرها في الحاجيات المتأكدة.
- إسناد الأولوية في رصد الاعتمادات إلى المشاريع والبرامج التي هي في طور الإنجاز والحرص على ضبط حجمها على أساس الإنجازات المادية والمالية المسجلة إلى غاية سنة 2011 والمنتظرة بالنسبة لسنة 2012 .
- إحكام اختيار المشاريع والبرامج الجديدة وتبويبها وفق أولوية أولى وأولوية ثانية مع ضرورة الحرص على جاهزية الدراسات المتعلقة بها وتوفير الأراضي وهيكله التمويل وذلك قصد تأمين الشروط اللازمة للإنطلاق الفعلي في الأشغال وتفادي تأخير الإنجاز.
- توزيع اعتمادات نفقات التنمية المقترحة (كلفة وتعهد ودفع) المقترحة لسنة 2013 بين الولايات بغض النظر عن صبغتها الوطنية أو الجهوية بالنسبة إلى مشاريع وبرامج قسمة الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي وكذلك النفقات الممولة على صناديق الخزينة .

2- روزيامة اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 :

اعتباراً للأجال التي تستوجبها دراسة ومناقشة المقترحات مع كل من المصالح المعنية بوزارة المالية وأعضاء المجلس التأسيسي، فإنه يتعين احترام الروزيامة التالية عند إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 سواء كان ذلك بالنسبة لتقديم مشاريع الميزانيات الإعتيادية أو بالنسبة لمشاريع الميزانيات المبنوية وفق منظومة التصرف حسب الأهداف :

- بداية من 31 ماي 2012 : عقد جلسات عمل في مستوى وزارة المالية مع ممثلي رؤساء الإدارات وبمشاركة ممثلين عن الهيئة العامة للوظيفة العمومية ومراقبة المصاريف العمومية ومراقبي الدولة، وذلك لضبط النفقات الإلزامية لسنة 2013 على ضوء تقييم إنجازات سنة 2011 وتحيين مختلف بنود الميزانية التكميلية لسنة 2012.

- 30 جوان 2012 : آخر أجل لتوجيه مشاريع الميزانيات شاملة إلى وزارة المالية.
- 1 جويلية - 15 أوت 2012 : مناقشة مشاريع الميزانيات بين ممثلي رؤساء الإدارات المعنية والمصالح المعنية بوزارتي المالية والتنمية الجهوية والتخطيط.
- 31 أوت 2012 : آخر أجل لتقديم الأحكام المقترح إدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2013.
- 30 سبتمبر 2012 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية وضبط الموارد والتوازنات العامة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2013.
- أوائل شهر أكتوبر : عرض قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2013 على أنظار مجلس الوزراء للمصادقة .

فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل عناية، والحرص على احترام الروزنامة المشار إليها أعلاه مع التأكيد على ضرورة إدراج الطلبات بمنظومة "أمد".

والسلام

مماوي الميمبالي
رئيس المندوبين